



رئاسة النيابة العامة

+٢٠٣٤٠٣٣٤٤ | +٢٠٣٥٤٠٣٣٤٤



المجلس الأعلى
للسلطة القضائية

بلاغ مشترك

توقيع اتفاقية شراكة تهم انضمام المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة إلى البوابة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات (PNDAI)

الرباط، 24 دجنبر 2025

ترأس كل من السيد محمد عبد النباوي، الرئيس الأول لمحكمة النقض، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والسيد هشام البلاوي، الوكيل العام لدىمحكمة النقض، رئيس النيابة العامة، والسيد عمر السعري، رئيس لجنة الحق في الحصول على المعلومات، اليوم الأربعاء 24 دجنبر 2025 بمقر المجلس بالرباط، مراسم التوقيع على اتفاقية شراكة تهم انضمام كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة إلى البوابة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تسهيل ممارسة الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والمحاكم، وفق المساطر القانونية المعمول بها، وتمكين المواطنين والمواطنين، وكل شخص أجنبي مقيم بالمغرب بصفة قانونية من وضع طلباتهم وشكاياتهم المتعلقة بها عن بعد وتتبعها.

وتنص الاتفاقية على تعين الأشخاص المكلفين بتنفيذ ومعالجة طلبات الحصول على المعلومات والشكایات المرتبطة بها، سواء على مستوى المجلس

أو رئاسة النيابة العامة أو المحاكم، وإدماجهم في البوابة الوطنية (PNDAI)، إضافة إلى نشر المعلومات التي يجب توفيرها استباقيا، وفق المادة 10 من القانون رقم 13.31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، لا سيما تلك المتعلقة بالإحصائيات والبيانات المفتوحة، والخدمات المقدمة للمواطنين.

وجدير بالذكر أن البوابة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات (PNDAI) منصة رقمية تدبرها لجنة الحق في الحصول على المعلومات تمكن المواطنين والمواطنين وكذا الأشخاص الأجانب المقيمين بصفة قانونية بالمغرب، من إيداع وتتبع طلبات الحصول على المعلومات، بالإضافة إلى الشكايات المرتبطة بها، وفق المقتضيات المنصوص عليها في القانون رقم 31.13؛ كما تُمكن من توفير معلومات ومؤشرات دقيقة لفائدة المؤسسة أو الهيئة المعنية، بما يتيح تطوير جودة الخدمات وتعزيز فعالية منظومة الحق في الحصول على المعلومات.

وبيندرج توقيع هذه الاتفاقية في إطار تنزيل مهام لجنة الحق في الحصول على المعلومات المتمثلة في السهر على حسن ضمان ممارسة هذا الحق والتحسيس بأهمية توفير المعلومات وتسهيل الحصول عليها بكافة الطرق والوسائل المتاحة.

وتعتبر الاتفاقية تجسيدا لالتزام الأطراف بتعزيز التنزيل الفعلي للحق في الحصول على المعلومات وتيسيره لطابي المعلومات، ووعيا بأهمية التعاون المؤسسي في مجال تكريس الحق في الحصول على المعلومة داخل المرفق القضائي، في توازن مع متطلبات استقلال القضاء، وسرعة المساطر القضائية، وحماية الحياة الخاصة للأطراف والمتضادين.